

## اللجوء الفلسطيني عام 1948م وموقف الدولة الأردنية منه

حسن يحيى عادل، عبد المجيد الشناق\*

### ملخص

هدف هذا البحث إلى معرفة موقف الدولة الأردنية من اللجوء الفلسطيني عام 1948م، وكذلك هدف إلى معرفة أثر ذلك اللجوء على الأردن اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وفي هذا البحث فقد تتبع الباحث مراحل اللجوء الفلسطيني وموجات اللجوء وفق الإحصائيات والأرقام التي استوحاها الباحث من المصادر الموثقة، وقد تضمن البحث لمحة تاريخية عن اللجوء الفلسطيني، ومن ثم عرض القضية الفلسطينية أمام هيئة الأمم المتحدة وقرار التقسيم، بالإضافة إلى تناول موجات اللجوء الفلسطيني داخلياً وخارجياً، واللجوء الفلسطيني إلى الأردن عام 1948م وموقف الدولة الأردنية من ظهور المخيمات الفلسطينية في الأردن.

وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

- 1- فرض احتلال الكيان الصهيوني لفلسطين؛ منذ قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة الصادر بتاريخ 1947/11/29م الذي تضمن تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق ينشأ فيها دولة يهودية ودولة عربية ومنطقة القدس دولية.
- 2- أدى احتلال فلسطين إلى هجرة فلسطينية عشوائية حسبما قررت القوة الصهيونية إفراغ المناطق المرسومة لليهود إلى فلسطين.
- 3- أدى احتلال فلسطين إلى لجوء الفلسطينيين إلى دول الجوار مثل لبنان وسورية والأردن.
- 4- ازدياد أعداد المهجرين الفلسطينيين خلال الحرب العربية الإسرائيلية 1948م التي فاقت مئات الآلاف.
- 5- بعد الوحدة الفلسطينية الأردنية 1950م أصبح كل الفلسطينيين من أهل الضفة واللجئين، بما فيهم اللاجئون في الضفة الشرقية أردنيين لهم ما للأردنيين وعليهم ما على الأردنيين.
- 6- تحمل الأردن مسؤولية اقتصادية واجتماعية وسياسية على المخيمات التي أنشأتها وكالة غوث اللجئين.
- 7- إبراز الدور الإنساني والقومي الأردني الذي يمكن أن يشكل نموذجاً يحتذى به.
- 8- تركت مشكلة اللجئين الفلسطينيين أثراً سياسياً واجتماعياً واقتصادية على الأردن.

الكلمات الدالة: اللجوء الفلسطيني، القضية الفلسطينية، الدولة الأردنية.

### المقدمة

نشأت مشكلة اللجئين الفلسطينيين وذلك عندما بدأت الحركة الصهيونية تنفيذ مخططاتها للاستيلاء على أرض فلسطين، واتخاذها وطناً قومياً لليهود في فلسطين بناء على علاقة الحركة الصهيونية العالمية مع بريطانيا التي وعدت بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؛ إذ ترتب على هذه السياسة تهجير الفلسطينيين من أراضيهم إلى خارج الوطن الفلسطيني، وتحويلهم إلى لجئين يتوزعون في أراضٍ بعضها يقع فيما تبقى من فلسطين خارج السيطرة الصهيونية، أو في الأقطار العربية ومنها المملكة الأردنية الهاشمية. وفي هذا البحث تم التطرق إلى قضية ذات أهمية بالغة في قضايا اللجوء ألا وهي مشكلة اللجئين الفلسطينيين، إي تم تتبع هذه المشكلة منذ نشأتها عام 1948م في فلسطين، والتوزيع الجغرافي للجئين الفلسطينيين في دول الجوار وبخاصة المملكة الأردنية الهاشمية، ومما دفع في اختيار هذا البحث هو الدور الذي قام به الأردن في استضافة اللجئين الفلسطينيين؛ وذلك بحكم علاقة الجوار وقرب الحدود الأردنية الفلسطينية، والآثار التي خلفتها مشكلة اللجوء الفلسطيني على الأردن سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، إلا أن ما يميز به هذا البحث هو إبراز الدور الأردني تاريخياً في استضافة اللجئين الفلسطينيين وما خلفه اللجوء الفلسطيني من آثار على الأردن وشعبه، وذلك من خلال المنهج التاريخي الوصفي في تناول مثل هذه البحوث والدراسات.

\* كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2017/3/26، وتاريخ قبوله 2017/4/23.

وفي هذا البحث قام الباحث بتناول المراحل التي مر بها اللجوء الفلسطيني وموجاته وفق الإحصائيات والأرقام التي تم الحصول عليها من مصادرها الموثوقة والمثبتة في البحث، وتطرق الباحث إلى البعد التاريخي عن اللجوء الفلسطيني، وكذلك تم الحديث عن اللجوء الفلسطيني إلى الأردن عام 1948م وموقف الدولة الأردنية من ظهور المخيمات الفلسطينية في الأردن والآثار التي خلفتها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً على الأردن.

#### تمهيد:

إن الفكر الصهيوني المستمد من "العقيدة اليهودية" التي تنتظر لفلسطين كأرض يهودية مقدسة هو الذي دفع ثيودور هرتزل Theodor Hertzal لوضع الإطار العملي لإقامة وطن قومي لليهود في مؤتمر بال Basel بسويسرا عام 1897م، مؤسساً بذلك الصراع العربي الصهيوني الذي أخذ منذ بدايته صراعاً سياسياً وصراعاً على الأرض والسكان، وكان وما يزال الهدف الأساس للحركة الصهيونية أولاً، والكيان الصهيوني لاحقاً، هو الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين واحتلالها من قبل عدد ممكن من المستوطنين القادمين في موجات متلاحقة من المهاجرين. بل إن المقياس الأهم لرصد مدى نجاح الصهيونية في مشروعها الاستعماري في فلسطين يتلخص في حجم الأراضي التي استولت عليها منذ بداية نشاطها، ومدى قدرتها على اجتذاب المهاجرين الصهاينة، ونجاحها في استيعابهم وتوطينهم في فلسطين من خلال الممارسات الصهيونية على الأرض والمتمثلة في تهجير الفلسطينيين تهجيراً قسرياً من قراهم ومدنهم، وانتزاع الأرض من أصحابها الأصليين والسيطرة عليها بجميع الوسائل والطرق، فلم يستطع الصهاينة إعلان دولتهم إلا بعد أن اكتمل العدد الكافي من المهاجرين إلى فلسطين، ومن هنا بدأ الصراع يظهر على الأرض الأمر الذي نجم عنه لجوء الآلاف من الفلسطينيين داخل وخارج أرض فلسطين. (إبراهيم، 2004م)

وفيما بعد أخذت قضية اللاجئين الفلسطينيين تحتل مكانة هامة في مجمل قضايا المنطقة العربية؛ فهي قضية الشعب العربي الفلسطيني، وجوهر الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، وتعد من أبرز وأهم القضايا عربياً ودولياً، وما زال البعض من اللاجئين يعيش في المخيمات في الداخل والخارج، فكانت إحدى أهم نتائج احتلال فلسطين والتي تعرف بالنكبة في العام 1948م هو سيطرة الحركة الصهيونية على حوالي 78% من أرض فلسطين، وتهجير أكثر من (800.000) فلسطيني من أرضهم وبيوتهم وممتلكاتهم، أي ما نسبته حوالي 60% من أبناء الشعب الفلسطيني. (حمادة، 2007م)

#### - لمحة تاريخية عن اللجوء الفلسطيني:

ساهم الانتداب البريطاني على فلسطين مساهمة فاعلة في رعاية المشروع الصهيوني، والعمل على إرساء دعائم الوجود اليهودي في فلسطين؛ وذلك من خلال الرعاية التامة للحاجة الصهيونية في استقدام المهاجرين اليهود ومن ثم توطينهم وتسهيل نقل الأراضي والأماكن لهم، حيث تم إنشاء 268 مستعمرة وبلغ عدد المهاجرين في عهد الانتداب البريطاني نصف مليون مهاجر، لترتفع نسبة السكان اليهود في فلسطين من 7.20% في العام 1918 لتصل إلى 31.48% في العام 1948م عند نهاية الانتداب.

الجدول رقم (1) يبين ذلك: نقلاً عن (سلامة، 1981م)

#### الجدول رقم (1)

##### عدد السكان العرب واليهود في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني

السنة	النسبة المئوية لعدد السكان العرب	النسبة المئوية لعدد اليهود
1918	92.80%	7.20%
1925	85.33%	14.67%
1931	83.10%	16.90%
1933	79.41%	20.90%
1935	72.85%	27.15%
1940	69.99%	30.1%
1946	68.60%	31.40%
1948	68.52%	31.48%

وترجع الزيادة في عدد اليهود في فلسطين خلال الفترة السابقة نتيجة لتدفق المهاجرين إلى فلسطين، وتم ذلك بتسهيل من السلطات البريطانية. وقد تزايدت النسبة بشكل كبير في الأعوام 1918-1938م ولكن النسبة قلت نسبياً في العام 1939م بسبب بعض القيود التي وضعتها بريطانيا للحد من الهجرة الصهيونية لفلسطين، وما أن جاء العام 1948م حتى شرد وهجر حوالي مليون فلسطيني من وطنه وأرضه ضمن ما ارتكبه الصهيونية من عمليات طرد جماعي بسبب المجازر التي ارتكبتها.

– القضية الفلسطينية أمام هيئة الأمم المتحدة United Nations وقرار التقسيم:

قررت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في نيسان 1947م تأليف لجنة محايدة لا تشرك فيها الدول الكبرى وهي (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين) (UNSCOP) United Nations Special (Commission on Palestine) وتتألف من أحد عشر عضواً لبحث موضوع النزاع، وقد توجهت إلى فلسطين ثم تقدمت في أيلول عام 1947م بتقريرين أولهما خاص بتقسيم فلسطين والثاني خاص بإقامة دولة اتحادية فيها، ثم عينت الجمعية العمومية لجنة خاصة تمثل كل الدول الأعضاء لدراسة التقريرين، ورفضت هذه اللجنة التقرير الخاص بإقامة دولة اتحادية، هذا المشروع أقره ممثلو الهند وإيران ويوغسلافيا ويقضي بما يلي: (العارف، د.ت) أولاً: تعلن فلسطين دولة مستقلة بعد فترة انتقال لا تستغرق أكثر من ثلاث سنوات على أن يعهد بإدارتها، خلال فترة الانتقال إلى السلطة التي تختارها الجمعية العمومية، ويعلن استقلالها بعد ذلك على أن تشمل على دولة عربية وأخرى يهودية، ويؤخذ عند تحديد كل منهما بعين الاعتبار النمو المتوقع في السكان، وتتمتع كل منهما بسلطات واسعة من الحكم الذاتي المحلي. ثانياً: ينتخب سكان فلسطين خلال فترة الانتقال مجلساً تأسيسياً يتولى وضع دستور دولة فلسطين الاتحادية المستقلة، ويتضمن الدستور بنوداً تضمن أن تتألف أركان الحكومة من رئيس الدولة، وهيئة تشريعية اتحادية تمثيلية، وهيئة تنفيذية، ومحكمة اتحادية، وحكومتين للدولتين العربية واليهودية.

ثالثاً: تكون حدود الدولتين العربية واليهودية في دولة فلسطين الاتحادية المستقلة.

رابعاً: تتخذ القدس عاصمة لدولة فلسطين الاتحادية، وتشتمل على بلدين مستقلتين، تضم الأولى القطاعات العربية بما في ذلك القسم من المدينة الذي يحيط به السور، وتضم الأخرى المناطق التي يكون معظمها من اليهود، على أن يكون التمثيل في هاتين الهيئتين مؤمناً بصورة متساوية لجميع أتباع الديانات من السكان.

خامساً: تباح الهجرة اليهودية للدولة اليهودية في دولة فلسطين الاتحادية المستقلة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء فترة الانتقال، بأعداد لا تتجاوز قدرة البلاد على الاستيعاب.

ووافقت اللجنة بأغليبتها على التقرير الخاص بالتقسيم، وفيما يلي أهم ما جاء في هذا التقرير: (The report of the united nations special on Palestine (N-Y), 1947)

- 1- تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية ومنطقة ثالثة تخضع للوصاية الدولية تتكون من مدينة القدس وضواحيها.
  - 2- يكون التقسيم على أساس أن تتكون الكيان الصهيوني من ثلاث أقسام متفرقة، وكذلك الدولة العربية.
  - 3- يقوم التقسيم على أساس إمكانية الحياة للدولتين.
  - 4- يصحب هذا التقسيم السياسي وحدة اقتصادية بين البلدين لتتمكن من العيش.
  - 5- توضع منطقة القدس تحت الوصاية الدولية لأهميتها الدينية للمسيحيين والمسلمين واليهود في العالم.
- هذا القرار أقره سبعة من الأعضاء وهم: ممثلو كندا، وتشيكوسلوفاكيا، وغواتيمالا، وأورغواي، والسويد، وهولندا، وبيرو. وبموجب القرار تشمل الدولة العربية غرب الجبال ومنطقة السامرة الجبلية والسهل الساحلي الجنوبي حتى حدود مصر ولواء القدس، وتشمل الدولة اليهودية: شرق الجليل، ومرج ابن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلي وقضاء بئر السبع. (العارف، د.ت)
- وفي 1948/11/29م تمت الموافقة على قرار التقسيم أمام الجمعية العمومية، ورفض أهل فلسطين القرار، كما رفضته الدول العربية جميعاً وأصدرت بياناً تستنكره في 1947/1/17م، إذ أن هذا القرار لم يكن عادلاً بالنسبة للعرب لأنه قد روعي فيه أن تكون مساحة الدولة العربية فقط 43% من مساحة فلسطين الكلية، بينما تكون مساحة الكيان الصهيوني 57% من مساحة فلسطين الكلية، ولم يراع في ذلك عدد السكان ومساحة الأراضي التي يمتلكها كل فريق. (لطي، 1964م)
- وكانت الدول العربية قد تقدمت بمشروع يقصد به مقاومة مشروع التقسيم، وعدم إقامة دولتين عربية ويهودية في فلسطين لأن فلسطين على صغر حجمها لا تستدعي التقسيم، ووضعت الوفود العربية اقتراحين لدراسة المشروع، الأول يقضي بدعوة الجمعية الفرعية لهيئة الأمم المتحدة، والثاني بإنشاء حكم ذاتي لمدة سنة حتى يتم الاتفاق على حل آخر غير التقسيم. (جريدة الشعب، عدد (353)، 1948/1/5م).

وهناك مشاريع إسرائيلية منها البيان الصادر عن حزب (هشومير هصعير) الذي جاء فيه: " أنه وبالرغم من صعوبة التسليم بتقسيم بلادنا، حيث تشترك وتقترب مصالح الشعبين المعنيين بمصيرهما ببعضهما البعض، فقد أصبح تقسيم البلاد حادثة واقعية، وأن من يحاول الحيل دون تنفيذ خطة تسوية مشكلة البلاد أو تأجيل تطبيقها على ما قرره مجلس الأمن فإنه يمد في شقاء البلاد ونكباتها دون طائل، وأن إراقة الدماء والفوضى لن تحول دون تنفيذ التقسيم الذي تبتغيه العوامل والتغيرات الدولية، وأن الطريق الوحيد لوقف أوصال البلاد هو إجراء التقسيم بسلام وتوثيق التعاون بين الشعبين على أساس المساواة التامة الشاملة". (مجلة حقيقة الأمر، مجلد (11)، 1948م)

والأردن عبر عن دعمه لفلسطين وقضيتها بشكل رسمي عندما صرح رئيس الوزراء الأردني آنذاك توفيق أبو الهدي في 31/كانون أول من عام 1948م حيث قال: "أن الموقف لم يتغير وهو استنكار التقسيم ومقاومته والاشتراك مع الحكومات العربية الشقيقة في كل ما تتخذه من إجراءات للمحافظة على عروية هذه الجارة الغالية من الوطن العربي"، وهذه السياسة هي التي رسمها جلالة الملك عبد الله وأيدها مجلس الأمة في مجلسه بقرار صريح. (جريدة فلسطين، عدد (257:6804)، 1/1/1948م) وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان فلسطين كان عند صدور قرار التقسيم 2.685.000، منهم 1.20.000 عربي، والباقي يهود، وكان على 407.000 عربي إذا ما نفذ القرار أن يعيشوا تحت حكم الدولة اليهودية، وعلى 10.000 يهودي أن يعيشوا في الدولة العربية. وإذا ما طبق القرار فإن توزيع الأراضي بين الدولتين يكون كالآتي: (العارف، د.ت)

### الجدول رقم (2)

#### توزيع الأراضي على الدولتين العربية واليهودية

الدولة	المساحة بالدونمات	النسبة المئوية
الدولة العربية	11.589.780	42.88%
الدولة اليهودية	15.261.649	56.47%
منطقة القدس الدولية	175.504	0.65%

مما سبق يتبين أن النسبة الكبرى من مساحة فلسطين التاريخية قد تم منحها للدولة اليهودية (الكيان الصهيوني) مما يعني أن قرار التقسيم الذي أقر تلك النسب قد أعطى للصهاينة مساحة أكبر لإقامة كيانهم على حساب الأرض الفلسطينية، على الرغم من أنه لا حق لهم في أي شبر في تلك الأرض.

أجبر نحو 53% من سكان فلسطين العرب والذين يقدرون ما بين 800,000 لاجئ و 900.000 لاجئاً على اللجوء عن أماكن سكنهم، واللجوء إلى المناطق الفلسطينية المجاورة الواقعة تحت سيطرة القوات العربية، أو أراضي في الدول العربية المجاورة خاصة الأردن ولبنان وسوريا. والجدول رقم (3) التالي يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا للأراضي الفلسطينية وللدول العربية في العام 1948م.

### الجدول رقم (3)

#### أعداد اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في الدول العربية والأراضي الفلسطينية بعد حرب عام 1948م

المنطقة	عدد اللاجئين الفلسطينيين
لبنان	211.902
سوريا	198.435
الأردن	682.561
الضفة الغربية	310.268
قطاع غزة	354.103
المجموع	1.757.269

المصدر: (Bitter Harvest, 1979)

يتبين لنا من الجدول السابق أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا للأردن هي الأعلى، مما يعني أن الأردن هي أكثر الدول استيعاباً للاجئين الفلسطينيين بعد احتلال فلسطين في العام 1948م. إلى جانب ذلك نفذت الصهيونية، بالقوة العسكرية، عملية طرد للفلسطينيين من بلادهم تحت ستار الدفاع عن النفس وأصبح بذلك

805000 نسمة من سكان فلسطين لاجئين، وهم أهالي 531 قرية ومدينة، ومساحة أراضيهم تمثل 92.6% من المساحة الكلية لفلسطين. هذه الكارثة الكبرى، هي التي عرفت باسم النكبة، التي ليس لها نظير في التاريخ الحديث، ولم يحدث من قبل أن غزت أقلية أجنبية أرضاً أكثرية وطنية واحتلت أرضها وطردتها من ديارها ومسحت آثارها الثقافية والتاريخية، وتم ذلك بدعم مالي وسياسي وغطاء شرعي دولي من الدول الغربية خاصة الحكومة البريطانية. (ابو ستة، 2001م)

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد اللاجئين من سكان فلسطين الذين أجبروا على مغادرة فلسطين حتى كانون الأول 1948 م بلغ 725,000 نسمة (توفيق، 1978م)، وهناك تقديرات أخرى تشير إلى أن العدد يصل إلى حوالي 900,000 نسمة وهي نفس التقديرات التي أشار إليه (Bitter Harvest) بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين في العام 1948م بلغ 900.000 نسمة. (Bitter Harvest, 1979)

#### – موجات اللجوء الفلسطيني داخلياً وخارجياً:

– **الموجة الأولى** من كانون أول 1947م – آذار 1948م: كان ذلك نتيجة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م والقاضي بتقسيم فلسطين، وقد أدى إلى اندلاع المواجهات بين الفلسطينيين والحركات الصهيونية التي قامت بشن العديد من الهجمات على الفلسطينيين بهدف إرهابهم وإرغامهم على الهجرة من قراهم ومدنهم، مما أدى إلى نزوح حوالي (30) ألف فلسطيني في تلك الفترة.

– **الموجة الثانية** من آذار 1948م – حزيران 1948م: جاءت هذه الموجة نتيجة الأعمال الإرهابية التي قامت بها العصابات الصهيونية، خاصة ارتكابها لمجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها حوالي 250 شخصاً، إضافة لقيامها باحتلال العديد من المدن والقرى على رأسها القدس الغربية والقرى التابعة لها، مما أثار الهلع في نفوس الفلسطينيين وأدى إلى نزوح حوالي 200-300 ألف فلسطيني.

– **الموجة الثالثة** من 9 تموز – 18 تموز 1948م: جاءت هذه الموجة بعد قيام القوات الصهيونية باحتلال مناطق اللد والرملة، في عملية استمرت عشرة أيام، ونتج عن ذلك لجوء حوالي 100 ألف فلسطيني إلى لبنان والأردن وقطاع غزة.

**الموجة الرابعة** (من تشرين أول – تشرين ثاني 1948م): نتجت عن قيام الاحتلال باجتياح عدة مدن وقرى عربية، كأسدود، وبئر السبع خلال ما عرف بعمليات "الضربات العشر"، وقد أدى هذا إلى نزوح حوالي (150-200) ألف فلسطيني وصلوا إلى غزة وجبال الخليل. (موريس، 1993م)

وكان قد وصل عدد من اللاجئين الفلسطينيين إلى مدينة العقبة الأردنية عام 1949م واستقبلهم رجال القوات المسلحة الأردنية بالترحاب، وقدموا لهم الأطعمة والأغطية، ووفروا لهم ما يلزمهم، ويذكر أن هؤلاء اللاجئين قد وصلوا الأراضي المصرية إلا أن المصريين منعوهم من الوصول إلى القنيطرة والعريش، وأرغموهم على البقاء في مدينة رفح حيث كانت المعارك تدور رحاها والتي أوقعت العديد من الشهداء والمصابين بين الفلسطينيين. (جريدة الجزيرة، 1949م)

ويبين الجدول التالي أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م وفقاً لجهات التقدير الدولية والعربية والإسرائيلية:

(<http://www.plord.org/camps/wb/info.htm>)

#### الجدول رقم (4)

#### أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م حسب التقديرات الدولية والعربية والإسرائيلية

750.000	الأمم المتحدة
766.000	لجنة التوفيق
670.000	الخارجية البريطانية
914.221	وكالة الغوث الدولية (الأونروا)
604.000	تقدير إسرائيلي، موشيه أفرات
940.000	التقديرات العربية

يبين الجدول السابق لنا أن التقديرات لكل جهة فيما يتعلق بأعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م، إلا أنه يوجد اختلاف في الأرقام والتقديرات، فحسب تقديرات الأمم المتحدة كان أعداد اللاجئين 750.000 والعدد قريب منه وفق تقديرات لجنة التوفيق 766.000، والتقديرات البريطانية والإسرائيلية متقاربة فقد قدرت الخارجية البريطانية أعداد اللاجئين بحوالي 670.000، والتقدير الإسرائيلي كان 604.000، في حين أن تقديرات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا

The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA)

كانت قريبة من التقديرات العربية فقدرت الأونروا أعداد اللاجئين 914.000، والتقديرات العربية بحوالي 940.000. وفي تصريح

لسمير الرفاعي رئيس الوزراء الأردني الأسبق قال بأن في شرق الأردن استقبل 180 ألف لاجئ أي بنسبة 36% من سكان المملكة الأردنية الهاشمية. (جريدة الجزيرة، 1949م)

#### - اللجوء الفلسطيني إلى الأردن عام 1948م وموقف الدولة الأردنية من ظهور المخيمات الفلسطينية في الأردن:

لقد أدت الفظائع التي ارتكبتها الصهيانية بحق الفلسطينيين والمذابح التي اقترفتها، وما تبع ذلك من استيلائهم على معظم أرض فلسطين، إلى كارثة جلاء نحو مليون عربي فلسطيني عن مواطنهم وأراضيهم واستيلاء الغاصب على ممتلكاتهم وأموالهم ومساكنهم، ولجؤهم إلى الأقطار العربية المجاورة والقسم المتبقي من فلسطين والذي يعرف اليوم بالضفة الغربية، فقد لجأ إلى ما تبقى من فلسطين نحو 430 ألف شخص، ولجأ إلى الضفة الشرقية نحو 100.000، بينهم 496 ألف لاجئ مسجل لدى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا (UNRWA) The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees، ومعظم هؤلاء اللاجئين الذين هاجروا للأردن من سكان القسم الأوسط من فلسطين، ولجأ إلى لبنان نحو مئة وعشرة آلاف شخص منهم نحو مئة ألف مسجلون لدى وكالة الغوث.

ولجأ إلى سورية نحو مئة ألف منهم نحو خمسة وثمانين مسجلين لدى وكالة الغوث، ومعظم لاجئي لبنان وسورية من شمال فلسطين، ولجأ إلى منطقة غزة نحو مئتي ألف وعشرة آلاف لاجئ منهم مئتا ألف مسجلون لدى وكالة الغوث، ومعظم هؤلاء اللاجئين من المنطقة الجنوبية لفلسطين.

كما لجأ نحو خمسة آلاف إلى مصر، ومثلهم إلى العراق، في حين أن ما تبقى من الفلسطينيين في المناطق المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية هم 180.000 ألف شخص. (زعيتر، 1980م)

ويذكر أن عدد اللاجئين الأحداث (الشباب) في فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية كان حوالي 178.835 ألف لاجئ، وذلك وفق نشرة أصدرها مركز الطفولة الأولى التابع لهيئة الأمم المتحدة United Nations عام 1949م، وهؤلاء الأحداث يشكلون ما نسبته 52% من مجموع اللاجئين. وقام مركز الطفولة الأولى بإنشاء مراكز لتوزيع المؤن والمخصصات على اللاجئين 43 مركزاً في فلسطين، و18 مركزاً في المملكة الأردنية الهاشمية، إذ كان يقوم بتوزيع الطحين والحليب والسكر والأرز وكما يوزع البطانيات. (جريدة الجزيرة، 1949م)

ولم يكتمل ربيع عام 1949 م حتى كان عدد اللاجئين الفلسطينيين وقتئذ حوالي 940 ألف لاجئ، وحل الصهيوينيون مكانهم فقد بلغ عددهم حوالي 750 ألف نصفهم من أوروبا والنصف الثاني من آسيا وأفريقيا، الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد سكان فلسطين المحتلة عام 1949م ليصبح حوالي 1066000 نسمة. (لطي، 1964م)

والدول العربية كان لها دور في إيواء مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين في الخيام والمعابد والمدارس، إلا أنه ومع الوقت استطاع بعضهم بناء بيوت من الطين أو الحجارة، إلا أنه قد تبقى نحو ثلاثمائة ألف لاجئ يسكنون الخيام، ولعل أهم قرار ما يدل على مظاهر الاهتمام من الدول العربية باللاجئين الفلسطينيين هو قرار الجامعة العربية الموجه للدول المضيفة للاجئين بمنحهم وثائق سفر يكون لها فعل جوازات السفر. (زعيتر، 1987م)

احتضن الأردن اللاجئين وأحاطهم بكل ما يملك من إمكانيات ووسائل الأخوة والعطف، فأتاح لهم العيش بحرية في مناطقها، في ظل شعورهم بأن الأردن يوفر لهم الحماية نظراً للعلاقات الوطيدة بين الشعبين، حيث أن قرب اللاجئين من وطنهم سيمكنهم من العودة إليه عندما تسمح الظروف بذلك، ومن هنا جاء إقدام الملك عبد الله بن الحسين الأول على ضم الضفة الغربية للأردن لتكون نواة الدولة العربية الكبرى تحقيقاً لحلمه القديم "مشروع سوريا الكبرى". (مقبل، 2007م)

وكان جلالة الملك عبد الله الأول قد بذل الجهود المتتالية في سبيل القضية العربية عامة وقضية فلسطين خاصة، ومحلياً أفسح المجال أمام اللاجئين الفلسطينيين وقدم لهم الأموال لتحفيز معاناتهم، وأمر بإعادة الحياة لوضعها الطبيعي لربوع الضفة الغربية، وما لبث حتى أشار بمساواتهم بالحقوق والواجبات مع المواطنين الأردنيين ليكونوا جزءاً من المملكة، ويولوا اهتماماتهم في الأعمال الإنشائية والعمرانية، وسيكون لهم مكان وصوت في المجلس النيابي القادم. عدا عن ذلك فقد كانت له اهتمام وشأن خاص بالقدس فقد كان يزورها أسبوعياً بالرغم من كثرة مشاغله، ليزيد من الاطمئنان على القدس وأهلها. (مجلة الصريح، 1949م)

وشكل توحيد الضفتين خطوة ثابتة على طريق الوحدة العربية، وكانت في الوقت نفسه ضربة لأهداف صهيونية، وجاءت ردة الفعل الشعبية من أهالي المملكة الأردنية الهاشمية من الزعامات المحلية ممثلي القرى والعشائر في الضفتين على شكل برقيات ولاء وتأييد للملك عبد الله والقرار الوحدوي التاريخي التي عكست إيمان الشعب بضرورة الوحدة العربية، وتعشقه لتحقيقها واعتبرت الوحدة الأردنية الفلسطينية نواتها.

وإضافة للروابط القومية والتاريخية والدينية التي تربط الأردن بفلسطين، ساهمت عدة عوامل على اندماج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمع الأردني. ويمكن النظر إلى عملية الاندماج من خلال عوامل ثلاثة هي: العامل الثقافي الاجتماعي، والعامل الاقتصادي، والعامل السياسي، وأهم هذه العوامل قرار الوحدة بين ضفتي نهر الأردن، الذي جاء نتيجة لمطالبات شعبية عبر مؤتمرات عقدت في عمان وأريحا ونابلس عام 1948م مطالبة بتوحيد فلسطين مع الأردن، ومبايعة الملك عبد الله الأول ملكاً على الأردن وفلسطين، والتشديد على ضرورة الإسراع في إرجاع اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم. وحظيت هذه الرغبة الشعبية على موافقة جلالة الملك عبد الله الأول حيث تم حل مجلس الأمة الأردني عام 1950م والإعلان عن انتخابات تشريعية وفق قانون انتخابي جديد يمثل ضفتي نهر الأردن، ووافق هذا المجلس الذي التأم في 24 نيسان 1950م على قرار الوحدة بين الفلسطينية والأردنية مع التأكيد على المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملاء الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأمان القومي والتعاون العربي والعدالة الدولية. (دائرة الشؤون الفلسطينية، 2010م)

وبناء على قرار الوحدة، أصبح كل لاجئ فلسطيني أو غير ذلك من الفلسطينيين يقيم على أرض المملكة الأردنية الهاشمية مواطناً أردنياً يتمتع بكافة حقوق المواطن في الجنسية وما يترتب عليها من حقوق وواجبات، عن طريق منحهم جوازات سفر أردنية بعد صدور نظام جوازات السفر رقم (1) لسنة 1948م، وكذلك فإن قانون الجنسية الأردنية الصادر عام 1954م جاء ليعزز إنجاز أهم خطوة في تاريخ العرب وهي وحدة الشعب الفلسطيني مع الشعب الأردني في دولة واحدة، مما سهل حياة اللاجئين وسبل عيشهم وتمتعهم بالرعاية الكاملة من قبل الدولة وفي كل نواحي الحياة كالتعليم والصحة والعمل وحرية السكن والتنقل والتوظيف في الدولة والالتحاق بصفوف الجيش وقوى الأمن العام، هذا الأمر حقق حالة من اندماج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمع الأردني حيث جاء في المادة الثالثة منه لقانون الجنسية، الفقرة رقم (2) ما يلي: " كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ 15/5/1948م يعتبر أردني الجنسية ويقيم عادة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال المدة الواقعة ما بين 20/12/1949م ولغاية 16/2/1954م. (الجريدة الرسمية الأردنية، العدد 1171 لسنة 1954م)

وقد صدر أمر من رئاسة الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية بإضاحاً لصدور الذيل المؤقت لقانون جوازات السفر رقم (5) لسنة 1942م القانون رقم 11 لسنة 1949م القاضي بإعطاء جوازات السفر للفلسطينيين العرب وقد جاء الأمر كما يلي: " ليس من الضروري أن يكلف الفلسطيني العربي بتقديم جواز سفر لإثبات كونه يحمل الجنسية الفلسطينية، بل إن مجرد تقديمه أية بيانات أخرى غير جواز السفر تؤيد كونه فلسطينياً عربياً تكفي لإعطائه جواز سفر أردني". (جريدة الجزيرة، 1949م)

لذا فقد أخذ تعامل الحكومات الأردنية مع اللاجئين الفلسطينيين في مراحل متعددة فرضت نفسها على الواقع الاجتماعي الذي يعيشه أبناء المخيمات واحتياجاتهم الحياتية للتكيف الاجتماعي في المجتمع الأردني، وهذه المراحل هي:

1- **مرحلة منح جوازات السفر:** فقد أقرت الحكومة الأردنية في شباط عام 1949م على حق الفلسطينيين الحصول على جواز السفر الأردني، كخطوة أولى في طريق التجنس، حيث اعتبر القرار كل الفلسطينيين الذين لجأوا للأردن أو المقيمين في الأردن أردنيين.

2- انتشر اللاجئين في الأردن بعضهم التجأ للأقارب والأصدقاء، وجمعهم استهدى إلى دور العبادة والأماكن العامة والمدارس. ورغم الأعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلا أن نسبة من يعيشون في المخيمات هي قليلة جداً لا تتجاوز 18%، وعليه فإن الكتلة الرئيسية من اللاجئين تتوزع ضمن مناطق السكن العشوائي والبالغة 28 منطقة في الأردن، وقسم في التجمعات المدنية في المملكة.

3- أقيمت المخيمات بشكل عشوائي في أماكن تجمع اللاجئين أو النازحين لحظة وصولهم الأردن.

4- يقدم الأردن الخدمات للاجئين الفلسطينيين، ومتابعة تطوير البنى التحتية في المخيمات ويستفيد اللاجئون من خدمات تقدمها الحكومة الأردنية في مجالات مختلفة كالصحة والتعليم والأمن والبريد والقضاء إلى جانب ما تقدمه وكالة الغوث. ولما كان الأردن أكثر دول الجوار تأثراً باللجوء الفلسطيني وتطوراته المختلفة وآثاره الكبيرة فقد أنشأت الحكومة الأردنية دوائر مختلفة تتجاوب مع اللجوء الفلسطيني في جانبه السكاني والاجتماعي والإنساني مثل:

- **وزارة شؤون اللاجئين:**

أنشئت هذه الوزارة عام 1950م وذلك بتوجيهات من جلالة المغفور له الملك عبد الله الأول من أجل تقديم الرعاية والاهتمام للاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك ديارهم. (60-60) ([tp://www.dpa.gov.jo/page.php?60-60](http://www.dpa.gov.jo/page.php?60-60)) ومن الجدير ذكره أنه قد تم تشكيل لجنة في العام 1949م سميت بـ(لجنة شؤون اللاجئين العليا العامة) التي ترأسها توفيق طوقان

كانت تشرف على متابعة أحوال اللاجئين في الأردن من حيث صرف المستحقات المالية والمخصصات والمساعدات (جريدة الجزيرة، 1949م)، إذ أن هذه المساعدات والمخصصات كان لا يتم صرفها في الوقت المناسب؛ بسبب تأخير من لجنة الصليب الأحمر، الأمر الذي كان يشكل أزمة حقيقية للاجئين، وكانت اللجنة على تواصل وتنسيق تام مع محافظ عمان، وكانت تصرف بطاقات اللاجئين من قبل قيادة الجيش العربي الأردني والتي توقف صرفها آنذاك بسبب توقف المساعدات. (جريدة الجزيرة، 1949م) - **وزارة الإنشاء والتعمير:** أنشئت هذه الوزارة عام 1950 م بتوجيهات من جلالة المغفور له الملك عبد الله الأول حيث آلت إليها مسؤولية الرعاية والاهتمام بشؤون اللاجئين، وقامت هذه الوزارة بعمل دؤوب لتأمين راحة اللاجئين وتسهيل أمر معيشتهم، حيث ساهمت في إنشاء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والشرقية، وبذلت جهوداً كبيرة في النواحي التعليمية والصحية والاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية ووكالة الغوث الدولية. (موقع دائرة الشؤون الفلسطينية: <http://www.dpa.gov.jo/page.php?60>) Works Agency for Palestine Refugees. (UNRWA) United Nations Relief and أنشئ في كل من السلط والزرقاء للإشراف على أوضاع اللاجئين التعليمية والصحية. (جريدة الجزيرة، 1949م) وفيما يلي عرض للإحصائيات لعدد اللاجئين وفق معلومات وزارة الداخلية والمالية ومخاتير المخيمات ووكالة الغوث لسنة 1948م:

**الجدول رقم (4)**

النسبة المئوية إلى مجموع سكان البلاد	مجموع عدد السكان التقريبي	عدد اللاجئين	عدد السكان الأصليين التقديري	القضاء	اللواء
2.28	31309	257	31052	عجلون	عجلون
11.73	160680	28198	132482	اريد	
2.38	23541	170	32371	جرش	
16.37	224530	28625	195905	المجموع	
14.75	202417	65199	137218	عمان	البلقاء
5.42	74350	21670	52680	السلط	
2.24	30647	2547	28100	مأدبا	
22.41	307414	89416	217998	المجموع	
3.62	49738	797	48941	الكرك	الكرك
1.52	20860	310	20550	الطفيلة	
5.14	70598	1107	69491	المجموع	
1.71	23458	668	22790	معان	معان
1.71	23458	668	22790	المجموع	
9.71	133165	30838	102327	نابلس	نابلس
4.75	65035	16329	48706	جنين	
7.80	106948	60050	46898	طولكرم	
22.26	305148	107217	197931	المجموع	
5.33	73009	25928	47081	القدس	القدس
8.76	120233	85574	61659	رام الله	
4.76	64970	32116	32844	بيت لحم	
			6732	أريحا	
23.16	317714	169398	14316	المجموع	
8.95	122792	58365	64427	الخليل	الخليل
8.95	122792	58365	64427	المجموع	
54.37	745654	334980	410674	مجموع سكان الضفة الغربية	
	1371654	454796	916858	المجموع العام	

المصدر: (وزارة المالية والاقتصاد الأردنية، دائرة الإحصاءات العامة، عم، النشر الإحصائية الأردنية، 1951م)



وتبين من الإحصاء الذي قام به الكونت دوبريه Comnt A.de Briey المسجل العام لوكالة الغوث الدولي بتاريخ 1952/11/25م أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من منازلهم واستوطنوا البلاد العربية المجاورة، وكانوا يحصلون على مؤنهم من تلك الوكالة، في المملكة الأردنية الهاشمية فقد بلغ عدد اللاجئين 465.680، وفيما يلي توزيع اللاجئين حسب الطبيعة السكنية التي يسكنون فيها في تلك الفترة:

#### الجدول رقم (5)

##### توزيع اللاجئين حسب الطبيعة السكنية التي يسكنون فيها

الدولة	الناحية	مجموع اللاجئين	المراكز المختلفة	في منازل حجرية	في تكتات خشبية	في خيام
الأردن	عمان	70.981	عمان، جبل الحسين	58.778	-	-
الأردن	اربد	30.500	اربد، مخيم اربد	28.794	-	-
الأردن	الزرقاء	4.735	مخيم الزرقاء	-	1925	2810

ويعتبر الأردن من بين الدول العربية التي تحملت أعباء الصراع العربي- الإسرائيلي فمُنذ احتلال فلسطين عام 1948م، فقد تحمل الهجرة القسرية للفلسطينيين اللاجئين إليه، بعدما احتلت الكيان الصهيوني ما نسبته 78% من التراب الفلسطيني 1948م، وبحسب إحصائيات وكالة الغوث التي أنشأتها هيئة الأمم المتحدة عام 1949م وصل عدد اللاجئين عام 1966م إلى 1.317.749 لاجئ منهم 706،578 في الأردن، و(307.904) في قطاع غزة، و163.904 في لبنان، و140.632 في سورية. (الشناق، 2012)

##### - الآثار السياسية والاقتصادية والثقافية للجوء الفلسطيني على الأردن:

تركت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أثراً كبيراً على جميع الدول العربية، لكن الأردن كان أكثر هذه الدول تأثراً بهذه المشكلة، لأن نصف اللاجئين الفلسطينيين اتخذوا من الأردن مقراً لهم، فاستطاعوا أن يؤثروا في حياته على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. (علي، 1982م)

انطلقت السياسة الأردنية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين من واقع الروابط التاريخية القومية مع أهل فلسطين، واتفق الوحدة بين ضفتي النهر، والدور الوطني والإنساني الذي لعبه الأردن في إيواء اللاجئين وتوفير الملجأ الآمن لهم، وأتاح الأردن للاجئين الفلسطينيين فرص الاندماج (Integration) (يمكن النظر إلى عملية الاندماج من خلال عوامل ثلاثة هي: العامل الثقافي الاجتماعي، والعامل الاقتصادي، والعامل السياسي)، في نسيج المجتمع الأردني من خلال منحهم الجنسية الأردنية بعد اتفاق الوحدة بين الضفتين عام (1950م)، دون أن ينقص ذلك من حقوقهم المشروعة المتمثلة بحق العودة والتعويض، حيث أكد القرار الذي صادق عليه مجلس الأمة الأردني في 24 نيسان 1950م على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة، وأينما وردت كلمة الأردني/ الأردنية في الدستور أو القوانين الأردنية تكون دالة على أي مواطن أردني دون الالتفات إلى كونه لاجئاً أو نازحاً أو غيره، وبالتالي فإن جميع المواطنين الأردنيين من شتى الأصول والمنابت متساوون أمام القانون، ويتمتعون بجميع الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور، السياسية والاقتصادية والاجتماعية (موقع دائرة الشؤون الفلسطينية:

<http://www.dpa.gov.jo/page.php?60-60>)

##### على المستوى السياسي

- منح الجنسية الأردنية للاجئين وذلك في إطار وحدة الضفتين عام 1950 م لتسهيل سبل العيش أمامهم دون أن يتعارض ذلك مع حقوقهم في ظل أية تسوية سياسية وفق قرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها القرار 194 لعام 1948م.
- الالتزام بالبحث عن تسوية سياسية عادلة وشاملة.
- الحفاظ على المصالح العليا للدولة الأردنية.
- الحفاظ على حقوق اللاجئين الأفراد.

وبالنظر للموقع الجغرافي القريب والمميز للأردن مع فلسطين، إذ يمتلك الأردن أطول حدود مع فلسطين حوالي (750 كم) والذي جعله يكتسب المكانة الهامة في العلاقات الأردنية- الفلسطينية لا سيما في إيواء واستقبال اللاجئين والنازحين الفلسطيني بفعل تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين.

وبناء على ذلك فإن العامل الجيوسياسي يلعب دوراً هاماً في السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، مما جعل الأردن في

قلب الصراع العربي- الإسرائيلي، وتحمله الآثار الناتجة عن احتلال فلسطين وما نتج عنه من تداعيات بشكل لم تتعرض له أية دولة عربية أخرى، وأصبح التعامل مع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، تعاملًا يوميًا لا يمكن فصله عن الشأن الأردني العام. (الثينيات، 2010م)

ففي 1949/5/7م تشكلت حكومة أردنية برئاسة توفيق أبو الهدى ضمت وزراء من الضفة الغربية وكانت تشكيلة الحكومة كما يلي: (الشناق، 1984م)

1- توفيق أبو الهدى (فلسطين).

2- محمد أمين الشنقيطي.

3- سعيد المفتي.

4- روجي عبد الهادي (فلسطين).

5- فلاح المداحه.

6- فوزي الملقى.

7- سليمان السكر.

8- خلوصي الخيري (فلسطين).

9- موسى الناصر (فلسطين).

10- راغب النشاشيبي منذ 1949/8/11م (فلسطين).

واجتماعياً أدت مشكلة اللجوء الفلسطيني إلى ظهور عدد من جمعيات الخدمات الاجتماعية كدور العجزة، ودور الأيتام، وجمعيات خدمة القرية التي تعمل على خدمة الفتيات والسيدات كي يكسبن رزقهن عن طريق تدريبهن على أعمال الخياطة والتطريز وغيرها من الأعمال والحرف اليدوية، بالإضافة لتلقيهن قسط من التعليم لبعدهن القرى عن المدارس وافتقارها إليها. (علي، 1982م)

ومنذ ضم الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن عام 1950م، شكلت الشريحة الفلسطينية نصف عدد السكان نتيجة الحروب، والهجرة القسرية على أثر احتلال فلسطين عام 1948م وهم اللاجئين، وشكلت تلك التركيبة السكانية عامل ضغط للسلوك السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية، إذ ظلت القيادة الأردنية تراعي توجهات ورغبات الشريحة الفلسطينية ورغباتها في رسم سياساتها. (الهزايمة، 1999م)

ومنذ 1950/1/1 أصبح مجلس النواب منحلًا لإتاحة الفرصة لانتخاب مجلس نواب جديد، وتقرر زيادة أعضاء المجلس من 20 إلى 40 مقعداً مقسمة بالتساوي 20 مقعداً للضفة الشرقية ومن فيها من اللاجئين، و20 مقعداً للضفة الغربية ومن فيها من اللاجئين الفلسطينيين، وبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب في الضفة الغربية 157.000 وفي الضفة الشرقية 150.000. وتشير الوثيقة البريطانية المرسله من السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ 1950/4/28م إلى أن نسبة 70-75% من الشعب الفلسطيني شاركت في الانتخابات البرلمانية. (الشناق، 2012م)

وتضاعف أيضاً عدد أعضاء مجلس الأعيان ليرتفع إلى 20 عضواً، وقررت الحكومة إجراء الانتخابات يوم 1950/4/11م، وتشكل مجلس النواب يوم 1950/4/20م. (الشناق، 2012م)

فإذا ما أشرنا إلى أن نصيب كل مخيم نائباً في مجلس النواب فيصبح عدد ممثلي المخيمات في الضفة الشرقية كحد أدنى 4 نواب، فتصبح التركيبة الرقمية لصالح الفلسطينيين كما يلي:  $4+20=24$  من مجموع 40 مقعداً وهذه أغلبية مطلقة تقوم على أساس 50%+1. وكذلك مجلس الأعيان 10 أعيان للضفة الغربية و10 أعيان للضفة الشرقية كحد أدنى 2 منهم ممثلين عن المخيمات فتصبح الأغلبية المطلقة لصالح العنصر الفلسطيني، وبهذا نجزم القول بأن الجميع طبق سلوك الانتماء للدولة الأردنية والنظام.

وكان للتركيبة السكانية المتمثلة بالشريحة الفلسطينية الأثر على طبيعة الموقف السياسي الأردني تجاه فلسطين، فمنذ البداية عندما قاد الملك المؤسس عبد الله بن الحسين حركة النقااعات السياسية وتم ضم الضفة الغربية للأردن، فإن الأردن قد واجه معارضة قوية من مصر واتسعت مساحة المعارضة لتشمل سوريا والسعودية. وكان هناك تقليد غير مكتوب في الأردن بأن يتولى ما يقرب نصف أعضاء الوزارة من الفلسطينيين، وشكلت هذه النسبة قوة ضغط إذ أنه في 1955/1/13م قدم الوزراء الفلسطينيون استقالتهم للضغط على الحكومة الأردنية، وفي آذار عام 1958م عندما اتحد الأردن مع العراق في قرار إستراتيجي خطير لمواجهة الوحدة المصرية السورية، اتجهت الأنظار للموقف الفلسطيني هل سيكون ضابطاً أم مقوماً، بمعنى هل سيكون الوجود الفلسطيني في الاتحاد من عوامل تعزيز نجاحه، والحقيقة أن الفلسطينيين لم يتعاطفوا مع الاتحاد وأي اتحاد ضد جمال عبد الناصر، أو يكون

عبد الناصر ليس طرفاً فيه. (أبو دية، 1990م)

وقد أدى ضعف الاقتصاد الأردني بدوره إلى الحد من قدرة الأردن بعدم انحيازه من جهة، ومن جهة أخرى ربطت المساعدات الخارجية للأردن باتخاذ مواقف سياسية كان منها في الستينيات من القرن العشرين الوقوف بجانب التوغل السوفيتي في المنطقة، حيث أن تلك الفترة استخدمت المساعدات كورقة ضغط ضد حكومة النابلسي عام 1957م، عندما قررت إقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي، وعلى إثر ذلك قطعت الولايات المتحدة مساعداتها للأردن بالقدر الذي يستطيع الأردن به القيام من أدوار لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة. (نقرش، 1994م)

ومما سبق ندرک أن ضعف الاقتصاد الأردني وهشاشته وتحمله أعباء اللجوء جعله عامل قيد وضغط على صنع ورسم السياسة الأردنية، فالاقتصاد الأردني كان ولا يزال يعمل ضمن جملة متغيرات وهي: قلة الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، وندرة المياه، ومحدودية رقعة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وتزايد عدد السكان، وغياب المفهوم الاقتصادي العربي، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة ابتداء من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتبعاته على النظام الاقتصادي الأردني وانتهاء بالأزمة السورية.

هذه العوامل أدت إلى تدني الاكتفاء الذاتي الأردني، فأصبح الاقتصاد الأردني يتصف بالتبعية باعتباره دولة لا يكفيها إنتاج أسواقها المحلية، وارتفعت المديونية، الأمر الذي ترتب عليه ارتباط السياسات الأردنية الاقتصادية بسياسات الدول المنتجة المتقدمة كنتيجة لعدم قدرتها على تحقيق أمنها الغذائي، مما حدا بالأردن إلى التقارب مع الأسواق الرأسمالية لضمان تدفق المواد الغذائية وبخاصة القمح، فترتب على ذلك المزيد من القروض والمساعدات والمنح لإنجاز خطط التنمية الاقتصادية. (الهزيمة، 1999م)

ومما زاد في تفاقم البطالة هجرة الشعب الفلسطيني بمئات الآلاف إلى الأردن بعد عام 1948م، فقد ارتفعت نسبة البطالة، وتفاقم العجز الاقتصادي، وأدى هذا الوضع إلى تفاقم الهجرة إلى المدينة، أو البحث عن الأعمال الخدمائية في البلاد العربية المجاورة. ومن المواطنين ما اضطر لبيع أرضه للملاكين وهاجر للمدينة الأمر الذي تسبب في ازدياد عدد السكان الذين أصبحوا يعتمدون على إنتاج ما تبقى في الريف من السكان (الشناق، 1984م)

#### على مستوى الخدمات

- استقبال اللاجئين وإيوائهم كأخوة أشقاء في بيوت الأردنيين.
- إنشاء مؤسسات رسمية لرعاية اللاجئين وإيوائهم.
- التعاون مع وكالة الغوث الدولية وتسهيل تنفيذ برامجها الخاصة باللاجئين، في إطار اتفاقية تم توقيعها عام 1950م.
- مساعدة المنظمات الدولية والإنسانية والمنظمات غير الحكومية في تقديم الدعم للاجئين.
- حفز المنظمات المحلية على تقديم الدعم للاجئين.
- استمرار الجهود الرسمية لدى الدول المانحة لتقديم المزيد من الدعم لوكالة الغوث الدولية.
- إيواء أبناء قطاع غزة الذين نزحوا عام 1967 م ويقدر عددهم الآن بـ 150 ألف وتقديم الرعاية الصحية وخدمات التعليم وحق العمل أسوة بباقي اللاجئين. (موقع دائرة الشؤون الفلسطينية: <http://www.dpa.gov.jo>).

وكان المحرك الأساسي في عملية التغيير الاجتماعي في المجتمع الأردني الظروف الاقتصادية والسياسية الناجمة عن اللجوء الفلسطيني، وقد توزع المجتمع الأردني في ثلاث شرائح اجتماعية هي: (الشناق، 2012)

- الفلاحون والعمال الزراعيون، ويتوزعون في المناطق الزراعية في فلسطين وشرق الأردن، وبعد احتلال فلسطين بدأ التوجه نحو استصلاح الأراضي الصحراوية والتوسع فيها.

- سكان المدن وهم من الموظفون المتوسطون والمستخدمون والتجار الصغار والضباط والعمال والمتقنون، وتشكل هذه الشريحة الطبقة المتوسطة من المجتمع الأردني. وهناك كبار الموظفين وممثلي الشركات الأجنبية وكبار المستخدمين في البنوك والشركات الكبرى والتجار وكبار الملاكين والمستثمرين وشيوخ العشائر.

- البدو وهم في تناقص مستمر وذلك يعود لقانون الجذب والطرود الاجتماعي والتقدم في عملية تحضيرهم من خلال بناء القرى النموذجية والإسكانات.

وتنسم التركيبة الاجتماعية للمخيمات بنشابه إلى حد كبير، إذ نشأت تلك المخيمات عفوية، الأمر الذي ترك أثراً على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الأردني، وتأثيراً كبيراً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأردنية، لأن المخيم يشكل وحدة اجتماعية مغلقة يعرف فيها الناس بعضهم بعضاً ويتقاسمون المقدرات متضامين تقارب الجغرافي، لذا فإن التضامن الاجتماعي في المخيمات أقوى اجتماعياً وعائلياً مما كان له الصدى والأثر في الحياة الاجتماعية الأردنية.

- **الموقف الأردني تجاه اللاجئين الفلسطينيين:** (موقع دائرة الشؤون الفلسطينية: <http://www.dpa.gov.jo/page.php?60-60>)  
- **اللاجئ مواطن أردني:**

كان الأردن ولازال الدولة العربية الوحيدة التي تعاملت مع موجات اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق مع الروابط التاريخية والدينية والقومية، وتقدمه اللجوء والمعاناة الإنسانية للاجئين. كما يركز الموقف الأردني إلى قرار الوحدة بين الضفتين، حيث أتاحت هذه الوحدة للاجئين الحصول على الجنسية الأردنية دون أن تنتقص من حقوقهم المشروعة في فلسطين.

- **التأكيد على حق اللاجئين بالعودة والتعويض:**

يؤكد الأردن على الحقوق المشروعة للاجئين بالعودة والتعويض وفق ما أقرته قرارات الأمم المتحدة وبشكل خاص القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- **التأكيد على استمرارية عمل وكالة الغوث الدولية (الاونروا) وحشد الدعم المادي لها إلى حين إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وتطبيق هذا الحل.**

- **التأكيد على مسؤولية الكيان الصهيوني التاريخية عن نشوء واستمرار آلام ومعاناة الشعب الفلسطيني.**

لقد شكل العامل الاقتصادي منذ قيام المملكة نقطة ضعف لازمته، فقد أدى احتلال فلسطين إلى خسارة الأردن لجزء هام من موارده الطبيعية والاقتصادية، مما أثر سلباً على مسيرته التنموية، وأعطى للإنفاق العسكري والتسليح أهمية خاصة. كما أحدثت الهجرة الفلسطينية إلى الأردن اختلال في التركيب الديمغرافي والزيادة السكانية، مما زاد في عبء الإنفاق العام لتهيئة الظروف الحياتية لهم. (أبو دية، 1990م)

#### الخاتمة

تركت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أثراً كبيراً على الأردن، كون نصف اللاجئين الفلسطينيين اتخذوا من الأردن مقراً لهم، فأثروا فيه على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ورغم ذلك انطلقت السياسة الأردنية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين من واقع الروابط التاريخية القومية مع أهل فلسطين، واتفاق الوحدة بين ضفتي النهر، والدور الوطني والإنساني الذي لعبه الأردن في إيواء اللاجئين وتوفير الملجأ الآمن لهم. وأتاح الأردن للاجئين الفلسطينيين فرص الاندماج في نسيج المجتمع الأردني من خلال منحهم الجنسية الأردنية بعد اتفاق الوحدة بين الضفتين عام (1950م)، دون أن ينتقص ذلك من حقوقهم المشروعة المتمثلة بحق العودة والتعويض، الأردن يؤكد باستمرار على أن أي جهد سياسي ودبلوماسي يُبذل من أجل إيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع يجب أن يركز على التوصل إلى حل عادل وشامل لقضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وبشكل خاص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، United Nations General Assembly رقم (194).

وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

- 1- فرض احتلال الكيان الصهيوني لفلسطين؛ منذ قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة الصادر بتاريخ 1947/11/29م الذي تضمن تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق ينشأ فيها دولة يهودية ودولة عربية ومنطقة القدس دولية.
- 2- أدى احتلال فلسطين إلى هجرة فلسطينية عشوائية حسبما قررت القوة الصهيونية إفراغ المناطق المرسومة لليهود إلى فلسطين.
- 3- أدى احتلال فلسطين إلى لجوء الفلسطينيين إلى دول الجوار مثل لبنان وسورية والأردن.
- 4- ازدياد أعداد المهجرين الفلسطينيين خلال الحرب العربية الإسرائيلية 1948م التي فاقت مئات الآلاف.
- 5- بعد الوحدة الفلسطينية الأردنية 1950م أصبح كل الفلسطينيين من أهل الضفة واللاجئين، بما فيهم اللاجئين في الضفة الشرقية أردنيين لهم ما للأردنيين وعليهم ما على الأردنيين.
- 6- تحمل الأردن مسؤولية اقتصادية واجتماعية وسياسية على المخيمات التي أنشأتها وكالة غوث اللاجئين.
- 7- إبراز الدور الإنساني والقومي الأردني الذي يمكن أن يشكل نموذجاً يحتذى به.
- 8- تركت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أثراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً على الأردن.

#### التوصيات:

- لا بد من العمل على إبراز الدور التاريخي للأردن في استضافة اللاجئين الفلسطينيين في كافة المحافل والمناسبات.

- التأكيد على وجوب التمسك بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً يحقق لهم العودة لوطنهم.
- توزيع المسؤولية في استضافة اللاجئين الفلسطينيين رسمياً وشعبياً.
- دفع الأمم المتحدة باستمرار في تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.
- التأكيد على ضرورة عمل إحصائيات جديدة للاجئين الفلسطينيين في الأردن.
- التنسيق الرسمي والشعبي في تحمل المسؤولية في الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تركتها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

### المصادر والمراجع

- إبراهيم، يوسف (2004م) التحول الديمغرافي القسري في فلسطين، مؤسسة باحث للدراسات، بيروت.
- أبو دية، سعد (1990م) عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أبو ستة، سلمان (2001م) حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، 2001م.
- توفيق، محمود (1978م) البعد المكاني والبعد الزمني، الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- الثبيطات، قاسم جميل (2010م) علي أثر المتغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية (1989م-1999م)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر.
- حمادة، معتصم (2007م) اللاجئين وحق العودة، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، ع5، دمشق، آذار.
- دائرة الشؤون الفلسطينية، الحاكمة والتجربة الأردنية في إدارة شؤون المخيمات، تقرير مقدم إلى مؤتمر " من الإغاثة إلى التنمية الإنسانية: الأونروا واللاجئين الفلسطينيين بعد 60 عاماً"، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت، 8-9 تشرين الأول، 2010م.
- زعبتر، أكرم (1980م) القضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
- الشناق، عبد المجيد زيد (2012م) تاريخ الأردن وحضارته، الطبعة الرابعة، عمان، حقوق النشر للنشر.
- العارف، عارف (د.ت) نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947م-1952م، الجزء الأول، إصدار: دار الهدى، دم.
- علي، فلاح خالد (1982م) الحرب العربية الإسرائيلية 1948-1949م وتأسيس إسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- لطي، عبد الحميد (1964م) الأساس التاريخي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مجلة حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، عدد (5)، مجلد (9).
- مقبل، ناهدة صالح (2007م) فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية عام 1988م، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- موريس، بني (1993م) طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللجوء، ط1، عمان، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- النحال، محمد سلامة (1981م) سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، الطبعة الثانية، مطابع الكرمل، بيروت.
- نقرش، عبد الله (1994م) الموقف السياسي الرسمي من أزمة الخليج، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد (1)، عدد (249).
- الهزيمة، محمد عوض (1999م) السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، دار عمان للنشر، عمان، ط1.
- وزارة المالية والاقتصاد الأردنية، دائرة الإحصاءات العامة، عما، النشرة الإحصائية الأردنية، 1951م، العدد 2.

### الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية:

- جريدة الشعب، 1948/1/5م، يافا، فلسطين.
- جريدة فلسطين، 1948/1/1م، يافا، فلسطين.
- جريدة الجزيرة، عدد (1311)، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1949/1/22م.
- جريدة الجزيرة، عدد (1316)، 1949/1/27م، ص 1.
- الجريدة الرسمية الأردنية، 1954 م/ قانون الجنسية الأردنية.
- مجلة الصريح، 1949م، نابلس، فلسطين.
- مجلة حقيقة الأمر، مجلد (11) العدد (515)، تصدر عن النقابة العامة لليهود في فلسطين (الهستدروت)، تل أبيب، إسرائيل، 1948/1/21م.
- منظمة التحرير، دائرة شؤون اللاجئين، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، <http://www.plord.org/camps/wb/info.htm>
- موقع دائرة الشؤون الفلسطينية: 60-60 <http://www.dpa.gov.jo/page.php?60-60>
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، موقع دائرة الشؤون الفلسطينية: <http://www.dpa.gov.jo/page.php?60-60>

The report of the united nations special on Palestine (N-Y),1947.

Bitter Harvest, Palestine between 1914-1948, by. Sami Hadawi, Puhlised by the caracan books,Delmar,new york,1979.

Bitter Harvest, Palestine between 1914-1948, by. Sami Hadawi, Published by the caracan books,Delmar,new york,1979.

## **Palestinian Asylum in (1948) and the Position of the Jordanian State**

*Hassan Y. Adel, Abdelmajeed Alshannaq\**

### **ABSTRACT**

The research aimed to find out the position of the Jordanian state on Palestinian refugees in 1948, as well as to know the impact of that asylum on Jordan socially, politically and economically. In this research, the researcher followed the stages of Palestinian asylum and refugee waves according to the statistics and figures that the researcher drew from the documented sources. In addition to addressing the Palestinian refugee issue internally and externally, the Palestinian resort to Jordan in 1948 and the position of the Jordanian state on the emergence of the camps of Palestine Clay in Jordan.

#### **The research yielded the following results:**

- 1 - The imposition of the occupation of the Zionist entity of Palestine; since the partition resolution issued by the United Nations issued on 29/11/1947, which included the division of Palestine into three areas in which a Jewish state and an Arab state and the Jerusalem area international.
2. The occupation of Palestine led to random Palestinian emigration, as the Zionist forces decided to empty the areas designated for Jews to Palestine.
3. The occupation of Palestine led to the Palestinians resorting to neighboring countries such as Lebanon, Syria and Jordan.
- 4 - The increase in the number of displaced Palestinians during the Arab-Israeli war in 1948, which exceeded hundreds of thousands.
5. After the Palestinian-Jordanian unity in 1950, all the Palestinians of the West Bank and the refugees, including the refugees in the East Bank, became Jordanians with Jordanian interests and the Jordanians.
6. Jordan has economic, social and political responsibility for the camps established by UNRWA.
- 7- To highlight the Jordanian humanitarian and national role that can serve as a role model.
8. The problem of Palestinian refugees has had political, social and economic consequences or Jordan.

**Keywords:** Palestinian Refugees, the Palestinian Issue, the Jordanian State.

---

\* Faculty of Arts, The University of Jordan. Received on 26/3/2017 and Accepted for Publication on 23/4/2017.